مجلس النواب
فريق العدالة و التنمية
الرقم :669

الرباط في : 1/6/2017

الداخلية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

وضع مسطرة تحدد مسؤوليات مختلف المتدخلين في مسار منح القروض للجماعات المحلية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

السيد الوزير المحترم،
إن مواكبة وزارة الداخلية لصندوق التجهيز الجماعي، من خلال المديرية العامة للجماعات الترابية، له أهمية كبرى في تعزيز العلاقات بين الجماعات الترابية و الصندوق، و ذلك عن طريق تحديد الحاجيات و احترام الشروط المطلوبة من طرف الصندوق للموافقة على التمويلات. و تزداد هذه الأهمية عندما يتعلق الأمر بتنزيل برامج التنمية القطاعية (برنامج الكهربة القروية الشمولي، البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، و تنمية المناطق الصناعية) على المستوى المحلي.
وقد أشار المجلس الأعلى للحسابات في تقريره السنوي 2015، الصادر يوم 25 أبريل 2017، إلى أن العلاقات بين الصندوق و هذه المديرية و أقسام المالية المحلية لا ينظمها إطار يحدد مسؤولية الأطراف و المساطر التي يجب اتباعها (مساطر و آجال معالجة الطلبات و مدتها و الحول على المعطيات، و قائمة المعلومات...)

وفي هذا الإطار نسائلكم السيد الوزير المحترم:
-متى ستقوم الوزارة الوصية بوضع مسطرة تحدد مسؤوليات مختلف المتدخلين (الصندوق و المديرية العامة للجماعات الترابية و قسم المالية المحلية) في مسار منح القروض و السهر على احترام النصوص القانونية المنظمة للامركزية ؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.
إمضاء:
اعلولال بلعيد